عنوان المقال: الإتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات

African Union and security in Africa between the complexity of threats and weak mechanisms

ط.د جيلاني فاطمة ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص الدراسة:

إفريقيا قارة الصراعات والفقر والتخلف وتتصدر دولها قائمة أكثر الدول هشاشة، ويمكن ايعاز ذلك إلى ضعف وعجز داخلي وكذا تسلط خارجي، تمتلك القارة الإفريقية كل مقومات القوة والتقدم والسلام والتنمية إلا أنها تعاني بشدة من مظاهر التخلف وانعدام الأمن والاستقرار، في هذا الشأن جاءت مبادرة الاتحاد الإفريقي بمثابة الحل من أجل النهوض بالقارة وذلك من خلال إحلال السلم والأمن في مقدمة أولوياته من خلال أجهزة وآليات تنطوي ضمنه وأهمها مجلس السلم والأمن الإفريقي واعتباره الجهة الأولى المنوط بها تحقيق الأمن والإستقرار، بمساعدة أجهزة وهيئات فرعية تابعة له مثل هيئة الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الإفريقية الجاهزة وصندوق السلم.

الكلمات المفتاحية:

السلم والأمن، الاتحاد الافريقي، مجلس السلم والأمن الإفريقي، التهديدات الأمنية في إفريقيا، آليات الإتحاد الإفريقي.

Abstract:

Africa is the continent of poverty, conflicts, and retardation whose contries are top the list of the moste fragile nations in the world, because of the weakness of the inability of the pool as well as an external domination, Although Africa possesses all the criteria of devlepment, peace, and strength, but the strongly suffer from manifestations of underdevelopment, and the lack of security and stability, and in this regard the initiative of the african as a solution for the advancement of the continent through the establishment of peace and security on top of his priorities through the organs and mechanisms involve the most important African peace and security council as the first mandated to achieve security and stability, with the assistance of the organs and bodies of the subsidiary of such a body of the wise and the continental system of early warning, the african force ready-made clothes and fund for peace.

Keywords:

Security and Peace, The African Union, Peace and Security Council of the UA, the security threats in Africa,, the mechanisms of the African Union.

مقدمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وازدياد وتيرة وحدة النزاعات والصراعات في القارة الأفريقية كان محتما على القادة الأفارقة أن يتطلعو إلى تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق أهداف المنظمة وأهداف استحدثتها تلك المتغيرات الإقليمية والعالمية، إذ مثل تاريخ 26 ماي 2001 يوما فاصلا بالنسبة للقارة، بولادة الإتحاد الإفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية ، باعتباره كيانا يواكب تطلعات الشعوب الإفريقية في مجال بناء التعاون الإقليمي من ناحية وفي معالجة المشكلات المتفاقمة في القارة والنهوض بالتنمية من ناحية أخرى، إذ مثل دفعة قوية لامكانيات إحلال السلم والأمن في القارة واعتبارهما في مقدمة أولوياته من خلال أجهزة وآليات تنطوي ضمنه وأهمها مجلس السلم والأمن الإفريقي باعتباره الجهة الأولى المنوط بها تحقيق الأمن والإستقرار، بمساعدة أجهزة وهيئات فرعية تابعة له مثل هيئة الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الإفريقية الجاهزة وصندوق السلم.

طرح الإشكالية:

الهدف من انشاء اتحادات فوق قومية هو الفعالية في مواجهة التهديدات التي تعجز عن مواجهتها الدولة القومية منفردة، من هذا المنطلق جاءت فكرة الاتحاد الافريقي لاحتواء او التقليل من التعقيدات المختلفة والمشاكل الأمنية المستعصية في القارة الإفريقية بما يحتويه من آليات.

-فما هي السياسة الأمنية للإتحاد الإفريقي في التعامل مع مختلف التعقيدات الأمنية في إفريقيا في ظل تنامي التحديات التي تواجهه؟

ويندرج ضمن هاته الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي أهم الإختلافات والتحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟
- فيما تتمثل التهديدات الأمنية الجديدة في إفريقيا وما مدى تأثيرها إقليميا؟
- ما هي آليات الإتحاد الإفريقي لحفظ السلم في إفريقيا؟
- ما مدى فعالية البيئة الأمنية الدفاعية للإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن والسلم للقارة؟
- ما هي التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي ؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية إقترحنا الفرضيات التالية:

- تعدد الفواعل واختلاف طبيعة التهديدات هو ما أنتج التحولات في مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة.
- التنافس الغربي في القارة والصراعات العرقية يعمقان الأزمة الأمنية في إفريقيا ويساهمان في تفاقمها.
- يمثل مجلس السلم والأمن الإفريقي الآلية الأنجع لتحقيق السلم والأمن في إفريقيا.
- إن نجاح الإتحاد الإفريقي في إدارة الملف الأمني مرهون بإرادة سياسية للدول الإفريقية.

- إيجاد وسائل تمويل داخلية يشكل التحدي الأهم بالنسبة للإتحاد الإفريقي.

وتم تقسيم هاته الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي حول الأمن والتهديدات الأمنية

المحور الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في إفريقيا

المحورالثالث: آليات الإتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الأمنية في إفريقيا

المحور الرابع: دور الإتحاد الإفريقي في إحلال السلم والأمن في القارة والتحديات المواجهة له

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي حول الأمن والتهديدات الأمنية

تعتبر نهاية الحرب الباردة بداية جديدة لإعادة صياغة مفهوم جديد للأمن نظرا لما أحدثته من تغير في بنية النظام الدولي، فبعدما كان مفهوم الأمن لا يتعدى إطار الدولة كمرجعية أساسية، انتقل إلى اتخاذ الفرد كمرجعية وموضوع أساسي لدراسة الظاهرة الأمنية.

- **أولا: مفهوم الأمن**
- يعرف الأمن في **الموسوعة السياسية** على أنه: "الأمن القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي، ويعرفه **هنري كيسنجر** Kiseinger Henery بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء، أو هو القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، كما يرى **روبرت مكنمارا** Robert Mcnamara " أن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة[1].. كما يرى **باري بوزان** أن الأمن هو تواصل التحرر من التهديد، حيث أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل بحيث أصبح الأمن هو العمود الفقري في سياسة أي دولة وهو مبرر وجود أي دولة[2].
- ويعرف مصطلح **التهديد** على أنه " التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى" غير أنه وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر ذلك أن " القصدية" المُفترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه " سعي" " تحذير" و " وعيد" لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي (التلوث البيئي، الاحتباس الحراري..) وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن إحداثها سواء أكانوا دولا، فواعل ضمن الدول فواعل عبر أو فوق الدول، كما أنها – التهديدات الأمنية – أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها[3].

ثانيا: الأمن في نظريات العلاقات الدولية

بداية بالطرح **العقلاني** المتضمن المقاربة **الواقعية** فمفهوم الأمن في الفكر الواقعي يعود الى القديم على اختلاف مدارس الواقعية (الواقعية الكلاسيكية، الجديدة، الدفاعية، اللبرالية)، وقد تناوله العديد من المنظرين الواقعيين أمثال توسيديس: "القوي يفعل كل ما تمكنه قوته من فعله"، نيكولا سبيكمان، ريمون آرون، هانس مورغانتو وكينيث والتز، حيث اعتبرت القوة والأمن القومي والمصلحة القومية، أهم أفكار الواقعيين،

الطرح **التأملي** ويتضمن هذا الطرح النظرية **النقدية** الاجتماعية والتي يعتبر روبرت كوكس من أهم مفكريها إضافة الى تيودور أدورنو وماركيز هاربرت ويورغن هابرمس، وتركز النقدية على أن أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الأفراد، كما نجد ضمن هذا الطرح نظرية ما بعد الحداثة والتي تعود أفكارها لمجموعة من الفلاسفة الفرنسيين ميشال فوكو وجاك دريدا وفرونسوا ليوتار، وتشير الى أثر الافكار في بناء مفهوم الأمن وإلى أهمية الخطاب وكيفية الحديث مع الناس عن السياسة والأمن في التأثير على سلوك الدول وتصرفاتها. وأن الدراسات الامنية هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة ومحاولة استبدال القوة للواقعية والمنافسة الأمنية بخطاب اجتماعي يؤكد السلام والإنسجام[4],

النظرية **البنائية** لقد ارتبط التصور البنائي باسهامات ألكسندر واندت وترتكز على أن الأمن والاستقرار يتحقق إذا تم تغير طريقة التفكير بالنسبة للدول وصناع القرار، أي أن الفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية بمعنى هي نتيجة وليس سبب، وبهذا فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة إدراكاتها فالفوضى ليس معطى موضوعي ولكنه تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستفاليا في سلوكياتها،

- بالتلي فإن الأمن سواء الصلب أو الناعم أصبح ضرورة ملحة، وقيمة عليا وغاية تسعى إلى تحقيقها الدول والحكومات والأفراد، خصوصا في ظل التهديدات الجديدة التي حتى وإن كانت في ظاهرها تمثل خطرا على العالم ككل، إلا أنها لا تظهر آثارها إلا على دول العالم الثالث وشعوب هذه الدول المتضرر الأكبر من تلك المخاطر العالمية، ولعل القارة الإفريقية خير مثال على ذلك.

المحور الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في إفريقيا

تعتبر القارة الافريقية قارة المتناقضات حيث تمتلك كل مقومات القوة والتقدم والسلام، إلا أنها تعاني بشدة من مظاهر التخلف وانعدام الأمن والاستقرار، فهي من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ولكن أفقرها من حيث التنمية، تمثل افريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حبث المساحة، ومن حبث عدد السكان، تعتبر كمصدر للثروة الاقتصادية كونها تمثل مخزن رئيسي لكثير من المعادن الرئيسية والاستراتجية كالبترول بنسبة 12% من احتياطي النفط العالمي، اضافة الى 100 مليار برميل يتوقع اكتشافها، و10% من احتياطي الغاز العالمي[5]، وأكثر من 18% من اجمالي الانتاج العالمي لليورانيوم،

والنيكل، البلاتين، الكوبالت، المنغني، والنحاس، و95% من الكروم، والذهب يمثل 50% من اجمالي احتياطات العالم، وتتصدر القارة الافريقية سوق الالماس العالمي حبث تقوم بانتاج 40% من اجمالي الالماس عبر العالم كما أن العديد من الحروب الأهلية في القارة تم تمويلها باستخدام الألماس الذي تنتجه القارة، حتى إن الألماس الذي يأتي من مناطق الصراعات والحروب يتم إطلاق أسماء عليه مثل: "ألماس الصراعات"، أو "ألماس الدم"، فضلا عن بعض السلع الزراعية كالنخيل الزيت والفول السوداني والكاكاو والقطن والسيسل والتبغ والبن فضلا عن الصوف والجلود والخشب، والثروة السمكية التي تساعد على توفير الدخول لحوالي 10 مليون افريقي يعمل بصيد الأسماك، ان الحديث عن ثروات افريقيا يصح القول عنه أنه بلا حدود، في ذات الوقت الذي نجد فيه كل هاته الثروات في افريقيا بالمقابل هناك أرقام رهيبة حول ازدراء الأوضاع في قارة غلب على تسميتها قارة غنية تسكنها شعوب فقيرة.

- **أولا: التهديدات الناعمة والصلبة للأمن في افريقيا**
- تعاني افريقيا من الفقر بنسبة تفوق 41% من عدد السكان، وحولي 40% لا يتحصلون على الماء النقي مما يولد مشاكل صحية مضاعفة ويساهم في انتشار الأمراض فهناك حولي 28 مليون شخص من حوالي 21 بلد افريقي جنوب الصحراء الكبرى مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وهو أعلى المعدلات في العالم[6]، اضافة الى الايبولا، الملاريا....وغيرها، كما أن المجاعة تمثل الخطر الأشد فتكابمناطق مختلفة من القارة، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 40 مليون شخص في إفريقيا يواجهون الجوع، انتشار الأمية بنسبة 25% من الاطفال البالغين سن الدراسة لم يتمكنو من الالتحاق بالتعليم مطلقا.
- كما تتعدد التهديدات الأمنية والسياسية بين قضايا الديمقراطية والنزاعات المسلحة، انتشار الاسلحة الخفيفة الصراعات العرقية، والارهاب إذ تعتبر التنظيمات المسلحة من بين أكثر القضايا إثارة للهواجس الأمنية في افريقيا ففي نيجيريا تتمركز جماعة بوكو حرام التي تشن عدة هجمات على دول مختلفة منها نبجبريا، الكاميرون التشاد، واندماج جماعات ارهابية مختلفة ضمن تنظيم واحد في منطقة الساحل الغربي، كما يوجد في شمال مالي تنظيم "انصار الدين والجهاد والتوحيد"، و"الشباب المجاهدين" في الصومال، وتمركز تنظيم الدولة في ليبيا الذي يسعى لتوسيع نفوذه في منطقة شمال افريقيا.....وغيرها.
- لذلك يعتبر " **روبرت كابلان**" إفريقيا "رمزا للإجهاد" في جميع النواحي البيئية، الديمغرافية والاجتماعية، مما يرشحها أن تكون أكثر المناطق طردا للملايين من البشر، فالقارة تعج بالمشاكل ذات الطبيعة المركبة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بل أن حتى الطبيعة أو البيئة لا تكف عن لعب دور "القوة المعادية" نتيجة ما أسماه بتناقص موارد الطبيعة مما يجعل الصراع حول الموارد يتأجج ليبلغ

مداه، وهو ما يستدعي حسب "كابلان" التوقف عن تفسير الصراعات في إفريقيا على أسس "العرقية و"الدين" لأن السبب الرئيس حسبه يتعلق أساسا بالصراع حول الموارد[7].

- **ثانيا: التهديدات الخارجية للأمن في افريقيا بين التقليدية والحديث**

- تعد القارة الإفريقية مستودعاً للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب في التصنيع، ونسبةً لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية نادرة أهّلها ذلك بأن تكون مسرحاً للصراع والتنافس الدولي بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي خاصة **فرنسا** [8]، فبعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها، إتخذ التكالب الأوروبي على موارد القارة الطبيعية شكلا آخر يتفق مع طبيعة النظام الدولي السائد: ففي إطار سياسات الحرب الباردة والمواجهة الإيديولوجية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي كانت القارة الافريقية هي الضحية، وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، ظهرت العولمة الجديدة في ثياب **أمريكية** فتكالبت القوى الكبرى مرة أخرى على مناطق الثروة والنفوذ في القارة الإفريقية، فقد اتضحت ملامح السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا منذ بداية عام 1998، إذ سعت ادارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة ، وفي السنوات الأخيرة بدت الولايات المتحدة أكثر اهتماما بمصادر البترول الإفريقي كبديل عن بترول الشرق الأوسط. وعليه فإن الإدارة الأمريكية تنظر إلى النفط الإفريقي على أنه مصلحة قومية استراتجية، لتصبح بعض الدول مثل: نيجيريا وأنغولا، والغابون مناطق مهمة لتوفير النفط[9].

كما سعت **اسرائيل** بعد الحرب الباردة الى تحقيق أهدافها التوسعية بحسبانها قوة إقليمية. ففي عام 1992 قامت ثماني دول افريقية بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل واليوم تتواجد في نحو 48 دولة إفريقية، أما بالنسبة **للصين** فقد أصبحت سياستها تجاه افريقيا أكثر نشاطا باعتمادها على مجموعة من الادوات مثل: تقديم المساعدات والمعونات للدول الإفريقية،و العمل على زيادة انتشار اللغة والثقافة الصينية، وزيادة التبادل التجاري، كما تعول الصين بدرجة كبيرة على البترول الإفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز الطبيعي، إلى جانب نمو وارداتها في السنوات القادمة مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما دفع بالصين إلى الدخول بقوة في السيطرة على بعض مناطق إنتاج البترول في إفريقيا، وذلك عن طريق الحصول على عقود امتياز للتنقيب والإنتاج في أقاليم متعددة من القارة الإفريقية[10].

بالتالي فقد أصبحت القارة الافريقية مسرحا للتنافس الغربي بحيث لكل قوة أجندة خاصة واستراتيجية محددة لتحقيق أهدافها في إطار منع الآخرين من الحصول على مصالح أكبر.

المحور الثالث : آليات الإتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الأمنية في إفريقيا

طوال العقود التالية لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية لم يتخل دعاة الوحدة الإفريقية عن طموحهم في إقامة

كيان اتحادي أكثر قوة يرعى مصالح دول القارة، خصوصاً في ظل تزايد القناعة بأنه لا خلاص لإفريقيا بعد انهيار الكتلة الشرقية وظهور التكتلات الدولية إلا بإقامة أكبر قدر من الوحدة فيما بينها[11].

وفي **26 ماي 2001** تم الاعلان عن دخول القانون التأسيسي **للاتحاد الافريقي** حيز التنفيذ في قمة لوساكا، خلفا لمنظمة الوحدة الافريقية واستكمالا لمساعيها الرامية الى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، حيث أشار القانون التأسيسي الى أن الاتحاد الافريقي يرمي الى تحقيق "الوحدة والتضامن فيما بين الشعوب الافريقية، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، فضلا عن تعزيز مواقف إقليمية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الافريقية"، كما تقوم مبادئه على المساواة بين الدول الأعضاء واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، ووضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الافريقية، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء مع عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى، والتعايش السلمي فيما بينها، مع حق الاتحاد في التدخل في أي دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة ، مع حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة الأمن والاستقرار، واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، ورفض الافلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال التخريبية، فضلا عن إدانة ورفض التغييرات الغير دستورية للدول الأعضاء. كما أشار التأسيسي الى أن الاتحاد الافريقي يتكون من **9أجهزة رئيسية**[12] نذكر من خلال ما يلي **مهامها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن في افريقيا**:

1.مؤتمر الاتحاد (الجمعية): يعد الجهاز الأعلى للاتحاد الافريقي، وعليه عهدت اليه سلطات ومهام عدة، أهمها فيما يتعلق بشأن حفظ الأمن والسلم: اتخاذ القرار بشأن التدخل في أي دولة عضو في الاتحاد الافريقي في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية، أو بناءا على طلب من الدول الأعضاء، فضلا عن تقديم التوصيات الى المجلس التنفيذي ومجلس السلم والأمن حول ادارة المنازعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى وتحقيق السلام، بالإضافة الى تحديد العقوبات التي يجب فرضها على أي دولة عضو في حالة انتهاكها المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي[13].

2.المجلس التنفيذي: يعمل المجلس التنفيذي على اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن القرارات المتخذة من قبل مؤتمر الاتحاد، ومراقبة تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي اعتمدت من قبل المؤتمر، وتنسيق ومواءمة سياسات وأنشطة الاتحاد في المجالات الأمنية، وتحديد القضايا التي يتعين تقديمها الى المؤتمر للتصويت عليها من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار للقارة.

3.برلمان عموم افريقيا: أكدت المادة السابعة عشرة على أنه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الافريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا يجب أن يتم انشاء برلمان عموم افريقيا ، وفيما يتعلق بالجانب الأمني، فإنه

يعمل على دراسة ومناقشة الموضوعات المتعلقة باحترام حقوق الانسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، سواء بمبادرة منه أو بناءا على طلب من المؤتمر، وتقديم التوصيات التي تهدف الى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في افريقيا.

4.محكمة العدل: تختص المحكمة بالنظر في جميع القضايا والمنازعات القانونية المقدمة إليها، من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي الموقعة على النظام الأساسي لمحكمة العدل وحقوق الإنسان. الجمعية والبرلمان والأجهزة الأخرى التابعة للاتحاد والمعتمدة من قبل المؤتمر ، الموظف العضو في الاتحاد الإفريقي.

5.اللجنة (المفوضية): تعد الهيئة الرئيسية للاتحاد، وتؤدي دورا مركزيا في إدارة الاتحاد الإفريقي، أما فيما يخص تسوية المنازعات والمجالات الأمنية للمفوضية دور مهم، لاسيما رئيس المفوضية، عبر اتخاذ الإجراءات في الحالات التي يفوضها مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي، ومن ضمنها، مكافحة الجريمة الدولية والإرهاب، ومساعدة اللاجئين والنازحين أثناء المنازعات، فضلا عن ضمان تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، وتقديم الدعم التشغيلي لمجلس السلم والأمن.

6.لجنة الممثلين الدائمين: وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الافريقي وغيرهم من مفوضي الدول الاعضاء ، وتكون اللجنة مسؤولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناءا على تعليمات المجلس .

7.اللجان الفنية المتخصصة: تتمثل مهامها في إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها الى المجلس التنفيذي، ومتابعة وتقييم القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد، والقيام بأية مهام أخرى تكلف بها اللجان.

8.المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: نصت المادة الثانيةو العشرون على أنه يعتبر هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد، ومن أهم مهامه القيام بإجراء الدراسات وتقديم التوصيات لأجهزة الاتحاد الافريقي، وتعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين، فضلا عن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الافريقي ومؤسسات المجتمع الدولي.

9. المؤسسات المالية: نصت المادة التاسعة عشرة من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي على أن يكون للاتحاد المؤسسات المالية التي تحدد نظمها ولوائحها في بروتوكولات خاصة وهي: المصرف المركزي الافريقي، صندوق النقد الافريقي، المصرف الافريقي للاستثمار[14].

وانطلاقا من رغبة القادة الافارقة في وضع حد للنزاعات والحروب التي استوطنت القارة السمراء قام الاتحاد الافريقي بتأسيس هيكل لتولي هذه المهمة تمثل في **مجلس السلم والأمن**، بواسطة البروتوكول الخاص بالمجلس في قمة ديربان في جوان 2002، ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2003، ليصبح بذلك الآلية المنوط بها صنع القرار فيما يتعلق بمنع وادارة وتسوية النزاعات وحفظ السلم والأمن في افريقيا، وقد حدد البروتوكول عدد من المهام الفرعية الأخرى التي تساعد في تحقيق المهمة الأساسية تتمثل في :

1.الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية .

2.صنع السلم بما في ذلك إستخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق .

3.التدخل في أية دولة عضو لحفظ الأمن وفقاً للمادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل الإبادة الجماعية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإدارة الكوارث والعمل الإنساني وإعادة التعمير بعد الصراعات .

وفضلاً عن هذه المهام يمكن أن يقوم المجلس بأي مهام أخرى يمكن أن يقررها مؤتمر الإتحاد في جلساته[15].

- ونصت المواد (11،12،13،21) من بروتوكول المجلس على أربعة آليات للمجلس تشكل جزء من الهيكل التنظيمي للمجلس علي النحو التالي :

(1) هيئة الحكماء : تقوم هيئة الحكماء يتقديم النصح للمجلس ورئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والإستقرار وتعزيزه في القارة ، كما تقوم بناء على طلب المجلس أو بمبادرة منها باتخاذ الإجراءات الملائمة بدعم الجهود المبذولة من المجلس ورئيس المفوضية لمنع الصراعات ، وتقدم الهيئة تقاريرها للمجلس ومنه للمؤتمر.

(2) نظام الإنذار القاري المبكر : يتكون النظام من وحدة مركزية للمراقبة والرصد تعرف بفرقة الأوضاع ، تعد جزء من إدارة السلم والأمن في الإتحاد تتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الأفريقية مثل آلية الإيكموج في تجمع الإيكواس لدول غرب أفريقيا ، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات.

(3) القوة الأفريقية الجاهزة : عبارة عن ادة لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الأفريقية قبل وقوعها ، والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون إنتظار تفاقمها ، ولردع اي عدوان خارجي على القارة ومنع تدويل الصراعات الأفريقية كما حدث في سيراليون وليبيريا قبل إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي.

(4) صندوق السلم : تم إنشاء صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم المجلس وذلك من خلال الإعتمادات المالية في ميزانية الإتحاد الأفريقي ، ومن مساهمات الدول الأعضاء ، ونسبة من المعونات الاقتصادية من داخل القارة أو من خارجها ، أو المساهمات الطوعية .

- لقد سعى الاتحاد الافريقي الى الاسهام بشكل فاعل في اقرار السلم والأمن في القارة الافريقية، فلم يتوقف عند حد انشاء مجلس السلم والأمن الافريقي، وإنما قام بخطوات اخرى في هذا المجال، أهمها ما يلي[16]:
- توقيع معاهدة الاتحاد الافريقي **للدفاع المشترك وعدم الاعتداء** خلال القمة الرابعة للاتحاد الافريقي (2005)، **واعلان عام 2010/2009** عاما للسلم والأمن في افريقيا، وإصدار **اعلان افريقيا خالية من النزاع بحلول عام 2020**، وفي مجال مكافحة الارهاب تم الاعلان عن تأسيس **المركز الإفريقي**

للدراسات والبحوث حول الارهاب (ACSRT) عام 2004. كما عقد الاتحاد **قمة خاصة لمواجهة الارهاب في نيروبي** في سبتمبر 2014، وإنشاء **صندوق إفريقي لمكافحة الارهاب**، وآلية للتعاون بين قوات الأمن الإفريقية في مكافحة الإرهاب **"أفريبول"**، كما تم التوقيع على **بروتوكول التعاون الأمني مع التجمعات الإقليمية الإفريقية** في 2008، كما سعى الاتحاد الافريقي الى تسوية الصراعات الافريقية.

المحور الرابع: دور الإتحاد الإفريقي في إحلال السلم والأمن في القارة والتحديات المواجهة له

يعكس القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي إدراكا متزايدا لأهمية تعزيز الامن والاستقرار في القارة، وذلك امر مسلم به، فبدون السلام والامن يصبح الحديث عن التنمية الاقتصادية او التكامل والوحدة حديثا لا معنى له وفضلا عن ذلك فان القانون التأسيسي للاتحاد طرح رؤية جديدة لعملية التصدي للصراعات، بالمنع أو الإدارة أو الحل.

أولا: جهود الاتحاد الإفريقي في أزمات إفريقية

لقد سعى الاتحاد الافريقي الى ممارسة دور فاعل في تسوية النزاعات والصراعات الإفريقية، سواء بالتوسط في تسوية الصراعات، أو دعم جهود المصالحة الوطنية، أو دعم عمليات إعادة الإعمار، بعد إنتهاء الصراعات وصولا إلى التدخل العسكري المباشر في الدول الافريقية. ومن خلال ما يلي سنحاول استعراض أهم أنشطة الاتحاد الافريقي في مجال فرض السلم والأمن الإقليميين:

لقد أسهم الاتحاد في دفع جهود المصالحة الوطنية في دول عديدة منها **موريتانيا** عام 2005 بعد حدوث الانقلاب العسكري، وتواصل مع الأطراف الموريتانية عبر مفوضية السّلْم والأمن الإفريقي، والتي نجحت في وضع خارطة طريق لإحداث التحول الديمقراطي بالبلاد؛ بموافقة القوى السياسية الموريتانية كافة. أيضاً تدخل الاتحاد الإفريقي عسكريّاً في **جزر القمر** في العام 2008م، عن طريق إرسال قوات عسكرية لوضع حد للصراع حول السلطة ومحاولات انفصال جزيرة أنجوان[17]، وقد نجح الاتحاد الإفريقي في مسعاه من خلال التدخل العسكريّ المسنود بتسوية سياسية بمساعدة فرنسية، **إفريقيا الوسطى، مالي، ساحل العاج**... وغيرها.

كما ساهم بدور مباشر وميداني عبر قوات إفريقية في عمليات استعادة السلم والأمن في **الصومال** عبر قوات الاتحاد المعروفة اختصارا باسم (الأميصوم، AMISOM)، والتي مثلت نقلة نوعية في عمليات الاتحاد الإفريقي، حيث تحول من حافظ للسلام، إلى صانع له، على الرغم من التكلفة البشرية والمادية الكبيرة لهذه النقلة في طبيعة التعامل مع الأزمات الإفريقية، والتي كانت مثار جدل على الساحة الصومالية بشأن أهدافها وغاياتها، خصوصاً في ظلّ هيمنة دول الجوار الصومالي على تركيبة قوات الاتحاد الإفريقي [18].

كما شكل الإتحاد بعثات للتدخل في الصراعات الداخلية الإفريقية، وفق بنود قانونه التأسيسي، وذلك في كل من **بورندي**، **ودارفور** بالسودان، ففي أزمة دارفور عارض الاتحاد الإفريقي مبدأ فرض عقوبات على السودان من جانب مجلس الأمن الدولي، كما أصدر قرار يدعو لوقف القتال بين جميع الأطراف وذلك قبل أن يوفد فريقاً من المراقبين السياس يين للوقوف على الأوضاع الإنسانية ، بالإضافة إلى مراقبة وقف إطلاق النار ، وعقب ذلك أصدر قراراً بإيفاد قوة عسكرية لتوفير الحماية لفريق المراقبين، ثم تطور إلى قرار بتوسيع ولاية القوة لحماية المدنيين، وهو ما يعني بالضرورة زيادة عدد القوة العسكرية التي تقرر إيفادها للإقليم[19].

فضلا عن ذلك قام الاتحاد الافريقي بالموافقة على تشكيل قوات إقليمية لمكافحة الإرهاب، ومنها القوة الإقليمية لمواجهة " جيش الرب" للمقاومة في **أوغندا**، وعملية **نواكشوط** في الساحل الإفريقي، والقوة الإقليمية التي تشكلت في جانفي 2015 لمواجهة جماعة "بوكو حرام" في **نيجيريا**.

ومن خلال التتبع لدور مجلس السلم والأمن الإفريقي في إدارة الأزمات الإفريقية، نلاحظ تفاوتا في تحقيق الأهداف، ففي جمهورية جزر القمر حقق المجلس نجاحا كبيرا، وحقق أهدافه بتسوية الصراع وإعادة الأوضاع الى ما كانت عليه، اما بالنسبة لأزمة دارفور فقد كان نجاحا نسبيا في الفترة الممتدة من أفريل 2004 وحتى منتصف العام 2005 وحتى الوقت الحالي تأرجحت أفعال مجلس السلم والأمن الإفريقي وأدواره بأدواته المختلفة بين النجاحات الضئيلة والفشل[20]،لأسباب واعتبارات متعددة، نورد أهمها فيما يلي:

ثانيا: التحديات التي يواجهها الاتحاد الافريقي:

◀ يعاني الاتحاد الافريقي قصورا شديدا في **موارده المالية**، التي تعتمد بالدرجة الأولى على الاسهامات التي تقدمها المؤسسات الدولية المانحة بنسبة 63% واشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 38%، وبالتالي فإن ميزانية الاتحاد دون المستوى المأمول، حيث بلغت ميزانية الاتحاد سنة 2016 نحو 446 مليون دولار، وهو رقم لا يكفي لتحقيق أهداف الاتحاد وتنفيذ برامجه.

◀ **اهمال** الاتحاد الافريقي التعامل مع العديد من القضايا الداخلية في الدول الافريقية، كالأزمة الليبية التي لا تزال تراوح مكانها في أروقة الأمم المتحدة، أين عجز الاتحاد الأفريقي أن يتولى زمام الأمور ويمنع تدخل قوات التحالف في بداية الأزمة، كذلك تغاضيه على ظاهرة عدم احترام الدساتير وتعديلات المتكررة خاصة المواد المتعلقة بعدد العهدات الرئاسية والتي يكون الغرض منها هو الخلود في الحكم والتي غالبا ما تكون سببا في النزاعات، فبالرغم من الإجراءات العقابية التي يمارسها الاتحاد بتعليق العضوية في الدول التي تصل فيها الأنظمة إلى السلطة بطرق غير دستورية وإدانة التغييرات لكن هذا يبقى غير كاف ما لم تكن فيه محاكمة للقائمين على الانقلاب، والدليل عل ذلك هو حدوث انقلابات من الحين إلى الأخر[21].

▶ كما يؤثر التدخل الخارجي في عمل الاتحاد الافريقي بدرجة تحول دون تفعيل أنشطة الاتحاد، ومثال ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية برفضها رئاسة السودان للاتحاد الافريقي، قبيل انعقاد قمة الخرطوم عام 2006، مما اضطر الاتحاد الى استبعاد السودان. وقد أظهرت هذه الأزمة عدم استقلالية القرار الافريقي، كما وقفت التدخلات الامريكية والاوروبية الى حد كبير وراء التردد الافريقي إزاء إقامة حكومة الاتحاد الافريقي، وتفعيل القوة الافريقية الجاهزة للانتشار السريع، لأن ذبك سيكون خصما رصيد النفوذ والمصالح الغربية في القارة الافريقية.

الخاتمة: بالرغم من تعدد القضايا وتميزها بالطبيعة الشائكة إلا أنه لابد من الاقرار بأن الاتحاد الافريقي استطاع القيام بعدد كبير من عمليات السلام المعقدة والمختلفة من رقابة للانتخابات الى بناء السلم والحفاظ عليه، وذلك في ظل كل العوائق التي تواجهه، بذلك فإن جميع الدول الاعضاء في الاتحاد مطالبة بالعمل الصادق النابع من ارادة سياسية حقيقية ، من اجل مواصلة الاتحاد الافريقي مساره في مجال بناء السلم والأمن وتحقيق التنمية، وذلك من خلال منح الاتحاد سلطات فوق قومية ، بما يجعله قويا في مواجهة أعضائه وفي مواجهة العالم الخارجي، كما أنه لابد من تفعيل المشاركة الشعبية في تدعيم أنشطة الاتحاد حتى يصبح منبرا شعبيا حقيقيا يعبر عن ارادة الشعوب الافريقية.

النتائج والتوصيات:

- ▶ - ان نشأة الاتحاد الافريقي جاء على نحو مشابه بالاتحاد الاوروبي، سواء من ناحية الهيكل والاجهزة والاهداف وغيرها، غير أن الاشكال يكمن في كون ان هذه النصوص مترجمة لا تعكس متطلبات البيئة الداخلية الافريقية،
- ▶ - المخلفات الاستعمارية أدت إلى تفاقم وازدياد التعقيدات الأمنية في القارة السمراء بداية، ثم السماح باستمرار الإستعمار بطرق غير مباشرة من خلال منح الفرص للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية باسم إرساء الديمقراطية وحفظ السلام والتي تمثل في حقيقتها وسائل لإحكام السيطرة السياسية والإقتصادية على القارة، لذلك فإن تحقيق السلام والاستقرار يعتمد على وجود الإرادة الفعلية لأبناء القارة في العمل على ذلك.
- ▶ - إنهاء الإعتماد على التمويل الخارجي للإتحاد الإفريقي لتحقيق استقلال القرار وتجنبا لأجندة الدول الكبرى، يستوجب تفعيل آلية التمويل الذاتي .

قائمة المراجع:

[1] محمد نعمان بلال، الإستراتجية والدبلوماسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004. ص94

[2] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008. ص10.

[3]أحمد فريجة، لامية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، على الموقع التالي: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-14-2015dafatir/2824 تاريخ التعامل مع الموقع: 2018/04/10.

[4]سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط1.عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.ص43

[5]حفيظة طالب، التنمية الإقتصادية في إفريقيا، الفرص والقيود، على الموقع التالي: http://www.qiraatafrican.com تاريخ التعامل مع الموقع: 2018/03/11

[6] Tatah menatan, Africa : Facing human security challenges in the 21st century, available at: https://muse.jhu.edu/book/32745

[7] أحمد فريجة ولامية فريجة، مرجع سبق ذكره.

[8] ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي. الصيني على السودان، متوفر على الرابط: http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/630 تاريخ التعامل مع الموقع: 2018/05/02.

[9] حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في افريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد 2، سبتمبر 2005. ص50

[10]سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد الخامس، جويلية 2010. ص 31

[11]محمد عاشور مهدي، بعد نصف قرن من العمل الافريقي المشترك الاتحاد الافريقي..الطموحات والتحديات، مجلة قراءات افريقية، العدد 17، سبتمبر 2013. ص 20

[12] مهند النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات، ط1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015. ص23

[13] مهند النداوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص29-39

[14]عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي "رؤية مستقبلية"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007. ص ص65 66

[15] المواد 13/12/11من برتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، متوفر على الموقع التالي: http://archive.au.int/collect/charters/import/Arabic/0019%20A.pdf

[16] أيمن السيد شبانة، الإتحاد الإفريقي..المسيرة والتحديات وآليات التفعيل، مجلة السياسة الدولية، العدد206، المجلد 51، أكتوبر 2016. ص132

[17] أيمن السيد شبانة، نفس المرجع سابق الذكر، ص134

[18] محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص24

[19] محمد عاشور مهدي، نفس المرجع سابق الذكر، ص 24

[20]محمد ابراهيم الحسن، دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد27، مارس 2016. ص59

[21] جبايلية عبد الحفيظ، الإتحاد الإفريقي والمسائل الأمنية: الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد8، جانفي 2016. .ص225